

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

قسم / تخصص ادارة أعمال

عنوان البحث

أثر استخدام التكنولوجيا المالية (FinTech) على تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي في دولة الإمارات

العربية المتحدة

إعداد الطالب:

محمد علي القحطاني

إشراف:

أد. فايز علي جراد / أد. الفيصّل عبد الحميد محمد

العام الدراسي:

2026

فهرس المحتويات

2.....	فهرس المحتويات
3.....	المقدمة
4.....	مشكلة الدراسة
6.....	أهمية الدراسة
7.....	أهداف الدراسة
8.....	تساؤلات الدراسة
9.....	فروض الدراسة
10.....	الدراسات السابقة
19.....	التعقيب على الدراسات السابقة
20.....	الفجوة البحثية
21.....	المنطلقات النظرية للدراسة
23.....	المنهجية وطرق البحث
24.....	أدوات الدراسة
25.....	حدود الدراسة
26.....	المراجع

المقدمة

شهد القطاع المالي خلال العقدین الأخيرین تحولات جوهرية نتيجة التطور المتسارع في التقنيات الرقمية وظهور نماذج أعمال مبتكرة تعتمد على التكنولوجيا المالية (FinTech) وقد أسهمت هذه التقنيات في إعادة تشكيل بنية الخدمات المالية التقليدية من خلال تقديم حلول رقمية متقدمة مثل المدفوعات الإلكترونية، المحافظ الرقمية، التمويل الجماعي، والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول. وأصبحت التكنولوجيا المالية تمثل أحد المحركات الأساسية لتعزيز الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المالية وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المصرفية، الأمر الذي جعلها محور اهتمام الحكومات والمؤسسات المالية والباحثين على حد سواء في ظل التحول نحو الاقتصاد الرقمي. (بوزانة وحمدوش، 2023)

على المستوى العالمي، ينظر إلى التكنولوجيا المالية باعتبارها أداة استراتيجية لمعالجة العديد من التحديات التي تواجه الأنظمة المالية التقليدية، وعلى رأسها محدودية الوصول إلى الخدمات المالية لدى فئات واسعة من المجتمع، خصوصاً في الدول النامية والأسواق الناشئة. وقد أظهرت العديد من التقارير الدولية أن تبني الحلول الرقمية في القطاع المالي يسهم في تقليل تكاليف المعاملات، وتسهيل الوصول إلى الحسابات المصرفية، وتعزيز الشفافية والكفاءة في تقديم الخدمات المالية. ومن هذا المنطلق أصبح مفهوم الشمول المالي أحد الأهداف التنموية التي تسعى إليها الحكومات والمؤسسات الدولية، حيث يهدف إلى ضمان حصول جميع الأفراد والمؤسسات، وخاصة الفئات منخفضة الدخل والمشروعات الصغيرة، على خدمات مالية مناسبة وبأسعار معقولة. (بن زيد وآخرون، 2022)

أما على المستوى المحلي، فقد شهدت العديد من الدول العربية توسعاً ملحوظاً في تبني تطبيقات التكنولوجيا المالية في السنوات الأخيرة، مدفوعاً بالتطور التكنولوجي وانتشار الهواتف الذكية وزيادة الاعتماد على الخدمات الرقمية. ومع ذلك، لا يزال مستوى الشمول المالي في بعض الدول دون المستوى المأمول، إذ تواجه العديد من الفئات تحديات تتعلق بإمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية أو استخدامها بفاعلية. ولذلك أصبح توظيف التكنولوجيا المالية أحد الحلول المطروحة

لتعزيز الشمول المالي وتوسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المصرفية والمالية، خاصة في ظل التوجهات الحكومية نحو التحول الرقمي وتعزيز الابتكار في القطاع المالي. (العلي والعبيدي، 2024)

وعلى الرغم من تزايد الدراسات التي تناولت دور التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المصرفية، إلا أن العديد من هذه الدراسات ركزت على الجوانب التقنية أو التشغيلية، بينما لا تزال العلاقة بين استخدام التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي بحاجة إلى مزيد من التحليل في سياقات مختلفة، خصوصًا في البيئات العربية. ومن هنا تنبع أهمية هذه الدراسة التي تسعى إلى تحليل أثر استخدام التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، من خلال استكشاف طبيعة العلاقة بين تطبيقات التكنولوجيا المالية ومستوى الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها. كما تهدف الدراسة إلى تقديم إطار تحليلي يوضح كيفية إسهام الحلول المالية الرقمية في توسيع نطاق الخدمات المالية وتعزيز كفاءة النظام المالي، بما يساهم في دعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

مشكلة الدراسة

شهد القطاع المالي في السنوات الأخيرة تحولًا متسارعًا نحو الرقمنة نتيجة التطورات التكنولوجية وانتشار تطبيقات التكنولوجيا المالية (FinTech)، والتي أصبحت تمثل أحد الأدوات الحديثة لتطوير الخدمات المصرفية وتعزيز كفاءة النظام المالي. وقد أسهمت هذه التقنيات في تقديم خدمات مالية مبتكرة مثل المدفوعات الرقمية، والمحافظ الإلكترونية، والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، الأمر الذي ساعد في تسهيل العمليات المالية وتقليل تكلفتها. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذا التطور التقني، لا يزال مستوى الشمول المالي في العديد من الدول أقل من المستوى المأمول، حيث تشير تقارير المؤسسات الدولية إلى أن نسبة كبيرة من الأفراد، خصوصًا في الدول النامية، لا تزال خارج النظام المالي الرسمي أو لا تستخدم الخدمات المصرفية بصورة منتظمة. (عيد وحسب، 2021)

وتشير تقارير البنك الدولي إلى أن ملايين الأفراد حول العالم ما زالوا يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية مثل الحسابات المصرفية أو وسائل الدفع الرقمية، الأمر الذي يحد من قدرتهم على المشاركة الفعالة في الأنشطة

الاقتصادية والاستفادة من الفرص المالية المتاحة. كما أن ضعف البنية التحتية المالية في بعض المناطق، إضافة إلى ارتفاع تكاليف الخدمات المصرفية التقليدية، يمثلان من أبرز العوائق التي تحد من تحقيق مستويات مرتفعة من الشمول المالي. وفي المقابل، يُنظر إلى التكنولوجيا المالية بوصفها أحد الحلول القادرة على تجاوز هذه التحديات من خلال تقديم خدمات مالية رقمية أكثر سهولة وأقل تكلفة وأكثر انتشارًا. (Demirgüç-Kunt et al., 2022).

وعلى الرغم من التوسع في تبني تطبيقات التكنولوجيا المالية في العديد من الدول، إلا أن مدى قدرتها الفعلية على تعزيز الشمول المالي لا يزال محل نقاش، حيث تختلف نتائج الدراسات السابقة باختلاف البيئات الاقتصادية والتشريعية ومستوى التطور التكنولوجي في كل دولة. كما أن بعض الدراسات ركزت على الجوانب التقنية لتطبيقات التكنولوجيا المالية دون تحليل كافٍ لتأثيرها المباشر في تحسين مستوى الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها بين مختلف شرائح المجتمع. (غانم وآخرون، 2025)

ومن هذا المنطلق تبرز مشكلة الدراسة الحالية في محاولة فهم طبيعة العلاقة بين استخدام التكنولوجيا المالية ومستوى الشمول المالي، ومدى إسهام هذه التقنيات في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية. وبناءً على ذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة في مجموعة من التساؤلات الرئيسة، من أهمها: ما مستوى استخدام التكنولوجيا المالية في القطاع المالي؟ وما مدى تأثير هذه التقنيات في تعزيز الشمول المالي؟ وهل تسهم تطبيقات التكنولوجيا المالية في تحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها لدى الأفراد؟

أهمية الدراسة

أولاً: الأهمية العلمية

تتمثل الأهمية العلمية لهذه الدراسة في إسهامها في إثراء الأدبيات العلمية المرتبطة بمجال التكنولوجيا المالية والشمول المالي، وذلك من خلال تحليل العلاقة بين استخدام تطبيقات التكنولوجيا المالية ومدى قدرتها على تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها بين مختلف شرائح المجتمع. كما تسعى الدراسة إلى توسيع المعرفة النظرية في هذا المجال عبر الربط بين مفاهيم الابتكار المالي والتحول الرقمي من جهة، ومفهوم الشمول المالي من جهة أخرى، بما يساعد على تقديم رؤية علمية متكاملة حول دور التقنيات المالية الحديثة في تطوير الأنظمة المالية.

كذلك تسهم هذه الدراسة في سد فجوة بحثية في الأدبيات المتعلقة بالتكنولوجيا المالية، حيث إن العديد من الدراسات السابقة ركزت على الجوانب التقنية أو التشغيلية للخدمات المالية الرقمية، في حين لا تزال العلاقة بين تطبيقات التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي بحاجة إلى مزيد من التحليل في سياقات اقتصادية مختلفة. ومن خلال ذلك تقدم الدراسة إطاراً نظرياً يساعد الباحثين والمهتمين في فهم آليات تأثير التكنولوجيا المالية في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية وتحسين استخدامها.

ثانياً: الأهمية التطبيقية

أما على الصعيد التطبيقي، فتسعى هذه الدراسة إلى تقديم مجموعة من النتائج والتوصيات العملية التي يمكن أن تستفيد منها المؤسسات المالية وصناع القرار في تطوير السياسات والاستراتيجيات المرتبطة بتبني التكنولوجيا المالية. إذ يمكن أن تسهم نتائج الدراسة في مساعدة البنوك والمؤسسات المالية على تصميم خدمات رقمية أكثر كفاءة تسهم في توسيع قاعدة العملاء وتعزيز استخدام الخدمات المالية بين الأفراد والمؤسسات الصغيرة.

كما يمكن أن تساعد نتائج الدراسة الجهات التنظيمية وصناع السياسات في فهم الدور الذي يمكن أن تلعبه التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، الأمر الذي يدعم جهود تطوير الأطر التنظيمية والتشريعية التي تشجع الابتكار المالي وتضمن في

الوقت نفسه تحقيق الاستقرار المالي. إضافة إلى ذلك، يمكن أن تسهم الدراسة في تطوير أدوات ومؤشرات تساعد في قياس مستوى استخدام التكنولوجيا المالية ومدى تأثيرها في تحسين مستوى الشمول المالي، بما يوفر أساسًا علميًا لدعم القرارات المتعلقة بتطوير القطاع المالي وتعزيز التنمية الاقتصادية.

أهداف الدراسة

الهدف الرئيس

بيان أثر استخدام التكنولوجيا المالية (FinTech) بأبعادها المختلفة في تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الأهداف الفرعية

1. بيان أثر المدفوعات الرقمية في تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة.
2. بيان أثر المحافظ الإلكترونية في تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة.
3. بيان أثر الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول في تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة.
4. بيان أثر التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

تساؤلات الدراسة

السؤال الرئيس

ما أثر استخدام التكنولوجيا المالية (FinTech) في تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة؟

الأسئلة الفرعية

1. ما أثر المدفوعات الرقمية في تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة؟
2. ما أثر المحافظ الإلكترونية في تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة؟
3. ما أثر الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول في تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة؟

4. ما أثر التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة؟

فروض الدراسة

الفرضية الرئيسة

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لاستخدام التكنولوجيا المالية (FinTech) بأبعادها المختلفة على تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الفرضيات الفرعية

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) للمدفوعات الرقمية على تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة.
2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) للمحافظ الإلكترونية على تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة.
3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) للخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول على تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة.
4. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) للتمويل الرقمي على تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

فرضية المتغيرات الديموغرافية

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين استجابات أفراد عينة الدراسة حول أثر استخدام التكنولوجيا المالية (FinTech) في تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة تعزى للمتغيرات الديموغرافية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة).

الدراسات السابقة

هدفت دراسة بوزانة وحمدوش (2023) إلى تقييم درجة الشمول المالي المدفوع بابتكارات الموجة الأولى من التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2021)، وذلك في ظل التوسع التدريجي في استخدام التقنيات الرقمية في الخدمات المصرفية. سعت الدراسة إلى تحليل مدى قدرة تطبيقات التكنولوجيا المالية على تعزيز الشمول المالي من خلال توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، إضافة إلى تقييم مستوى انتشار أدوات الدفع الإلكتروني والخدمات المصرفية الرقمية بين مختلف فئات المجتمع. كما ركزت الدراسة على تحليل المؤشرات الرئيسية للشمول المالي مثل امتلاك الحسابات المصرفية، واستخدام البطاقات المصرفية، ومدى انتشار خدمات الدفع الإلكتروني.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل البيانات والمؤشرات المتعلقة بالشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري خلال فترة الدراسة، مع التركيز على واقع الخدمات المصرفية الرقمية وتطور استخدامها. كما قامت الدراسة بتحليل مستوى استخدام وسائل الدفع الإلكتروني المختلفة مثل البطاقات المصرفية وأجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع والدفع عبر الهاتف المحمول والإنترنت، إضافة إلى تقييم مستوى الثقافة المصرفية الرقمية لدى الأفراد ومدى تأثيرها في استخدام الخدمات المالية الحديثة.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن دور القطاع المصرفي الجزائري في تعزيز الشمول المالي لا يزال محدودًا، حيث تتركز الخدمات المصرفية في فئات محددة من المجتمع مثل الذكور والعاملين وذوي الدخل المرتفع، في حين تعاني فئات أخرى من ضعف الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية. كما أشارت النتائج إلى ضعف الثقافة المصرفية الرقمية لدى الأفراد، وهو ما انعكس في انخفاض معدلات استخدام أدوات الدفع الإلكتروني والخدمات المصرفية الرقمية. وترتبط هذه الدراسة بموضوع البحث الحالي من حيث تناولها العلاقة بين التكنولوجيا المالية ومستوى الشمول المالي، إلا أنها ركزت على البيئة المصرفية في الجزائر، الأمر الذي يبرز الحاجة إلى إجراء دراسات مماثلة في سياقات جغرافية مختلفة مثل البيئة المصرفية في دولة الإمارات العربية المتحدة التي تسعى الدراسة الحالية إلى تحليلها.

هدفت دراسة غانم وآخرون (2025) إلى تحليل دور التكنولوجيا المالية في تحسين جودة الخدمات المصرفية في البنوك التجارية المصرية في ظل التحولات الرقمية المتسارعة التي يشهدها القطاع المالي. ركزت الدراسة على توضيح مدى تأثير تطبيقات التكنولوجيا المالية في تطوير أداء المؤسسات المصرفية وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للعملاء. كما سعت إلى تحديد الأبعاد الرئيسية للتكنولوجيا المالية التي يمكن أن تسهم في رفع جودة الخدمات المصرفية، مثل التقنيات التكنولوجية المستخدمة في تقديم الخدمات المالية، وخبرة العاملين في التعامل مع الأنظمة الرقمية، ودرجة المرونة في تقديم الخدمات، إضافة إلى توافر الوسائل التكنولوجية داخل المؤسسات المصرفية.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل العلاقة بين استخدام التكنولوجيا المالية وجودة الخدمات المصرفية، وذلك من خلال دراسة مجموعة من المعايير المرتبطة بجودة الخدمة مثل الأمان، والاعتمادية، وسهولة الاستخدام. كما ركزت الدراسة على تقييم مدى اهتمام البنوك التجارية بتبني التقنيات الرقمية الحديثة في تقديم خدماتها المصرفية، وتحليل مدى انعكاس ذلك على رضا العملاء وتحسين تجربتهم في استخدام الخدمات المصرفية الرقمية.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن التكنولوجيا المالية تمثل أحد العوامل المهمة في تحسين جودة الخدمات المصرفية، حيث تبين أن خبرة العاملين وتوافر الوسائل التكنولوجية الحديثة داخل البنوك من أكثر العوامل تأثيراً في رفع مستوى جودة الخدمات المصرفية. كما أظهرت النتائج أن تطوير البنية التحتية الرقمية يسهم في تحسين كفاءة الخدمات المصرفية وزيادة رضا العملاء عن الخدمات المقدمة. وترتبط هذه الدراسة بموضوع البحث الحالي من حيث إبرازها لأهمية التكنولوجيا المالية في تطوير القطاع المصرفي، إلا أنها ركزت بشكل أساسي على جودة الخدمات المصرفية ورضا العملاء، ولم تتناول بصورة مباشرة أثر التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، وهو ما تسعى الدراسة الحالية إلى تحليله في القطاع المصرفي.

هدفت دراسة محمد (2023) إلى تحليل دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي المصري وعلاقته بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. سعت الدراسة إلى إبراز الدور الذي يمكن أن تلعبه التكنولوجيا المالية في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية وتحسين جودتها، من خلال توظيف التقنيات الرقمية في المعاملات المالية والخدمات المصرفية.

كما ركزت الدراسة على توضيح أهمية الشمول المالي في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة من خلال تمكين الفئات منخفضة الدخل من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية والمشاركة في الأنشطة الاقتصادية.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل العلاقة بين استخدام التكنولوجيا المالية ومحددات الشمول المالي، إضافة إلى دراسة تأثير هذه المحددات على تحقيق بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. كما تناولت الدراسة دور التحول الرقمي في القطاع المصرفي وأثره في تحسين كفاءة المعاملات المالية وتسهيل وصول الأفراد والشركات إلى الخدمات المالية المختلفة.

وأظهرت نتائج الدراسة أن استخدام التكنولوجيا المالية يساهم في تعزيز الشمول المالي من خلال تسهيل وصول الأفراد والمؤسسات إلى الخدمات المالية وتحسين جودة المعاملات المالية. كما أشارت النتائج إلى أن تطبيق التقنيات الرقمية في المعاملات المصرفية يوفر العديد من الفوائد لمستخدمي الخدمات المالية سواء من الأفراد أو الشركات، مثل تقليل التكاليف وسرعة تنفيذ العمليات المالية. ومع ذلك، أوضحت الدراسة أن مستوى الشمول المالي في مصر لا يزال منخفضاً مقارنة ببعض الدول الأخرى، مما يشير إلى أن عملية التحول الرقمي في القطاع المالي ما زالت في مراحلها الأولى.

وترتبط هذه الدراسة بموضوع البحث الحالي من حيث تركيزها على العلاقة بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي في القطاع المصرفي، إلا أنها ركزت على تحليل هذه العلاقة في السياق المصري وعلى مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية، في حين تسعى الدراسة الحالية إلى تحليل أثر تطبيقات التكنولوجيا المالية بشكل أكثر تفصيلاً في تعزيز الشمول المالي داخل القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

هدفت دراسة عيد وحسب (2021) إلى التعرف على دور تبني محددات ابتكارات التكنولوجيا المالية في تعزيز متطلبات الشمول المالي في البنوك التجارية المصرية، وذلك في ظل التوجه المتزايد نحو استخدام التقنيات الرقمية في تطوير الخدمات المصرفية. سعت الدراسة إلى تحليل مدى تأثير مجموعة من محددات ابتكارات التكنولوجيا المالية في دعم الشمول المالي، ومن أبرزها الفائدة المدركة، وسهولة الاستخدام، والمصادقية المدركة، والثقة المدركة، والتوافق مع نمط حياة العميل، إضافة إلى

تكلفة الاستخدام ومدى تبني العملاء لهذه التقنيات. كما هدفت الدراسة إلى توضيح العلاقة بين هذه المحددات وأبعاد الشمول المالي في القطاع المصرفي.

اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي من خلال تصميم استبانة تم توزيعها على عينة من العاملين في البنوك التجارية المصرية، حيث شملت العينة 290 مفردة من إدارات مختلفة مثل الإدارة العليا، وإدارة الائتمان، وإدارة تكنولوجيا المعلومات، وإدارة الحوكمة والالتزام المصرفي في البنوك التجارية وفقاً للملكيتها (قطاع عام، قطاع خاص، وفروع أجنبية). وتم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة بهدف قياس العلاقة بين محددات ابتكارات التكنولوجيا المالية وأبعاد الشمول المالي. وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين محددات ابتكارات التكنولوجيا المالية وبين أبعاد الشمول المالي المتمثلة في إتاحة الخدمات المالية واستخدامها وجودتها. كما بينت النتائج وجود علاقة ارتباط معنوية بين أبعاد الشمول المالي نفسها، الأمر الذي يشير إلى أن تحسين أحد هذه الأبعاد يساهم في تعزيز الأبعاد الأخرى. وأكدت الدراسة أن تبني الابتكارات التكنولوجية في القطاع المصرفي يساهم في توسيع نطاق الخدمات المالية وزيادة كفاءة النظام المصرفي.

وترتبط هذه الدراسة بموضوع البحث الحالي من حيث تناولها العلاقة بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي في القطاع المصرفي، إلا أنها ركزت على محددات تبني التكنولوجيا المالية من منظور العاملين في البنوك التجارية المصرية، في حين تسعى الدراسة الحالية إلى تحليل أثر تطبيقات التكنولوجيا المالية المختلفة في تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

هدفت دراسة بن زيد وآخرون (2022) إلى تحليل أثر تطبيق التكنولوجيا المالية على ربحية القطاع المصرفي في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)، وذلك في ظل التوسع المتزايد في استخدام التقنيات الرقمية في تقديم الخدمات المالية. سعت الدراسة إلى توضيح العلاقة بين بعض مؤشرات التكنولوجيا المالية ومستوى الأداء المالي للمؤسسات المصرفية، من خلال تحليل مدى تأثير انتشار الخدمات المصرفية الإلكترونية في تحسين ربحية البنوك وتعزيز كفاءتها التشغيلية. كما ركزت الدراسة على تقييم واقع تطبيق التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي الجزائري ومدى مساهمتها في تطوير الخدمات المصرفية.

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي القياسي من خلال استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتحليل العلاقة بين مؤشرات التكنولوجيا المالية وربحية القطاع المصرفي. وتم قياس مؤشرات التكنولوجيا المالية من خلال عدد أجهزة الصراف الآلي لكل مائة ألف بالغ وعدد بطاقات الدفع المصرفية المصدرة في الجزائر، في حين تم قياس ربحية القطاع المصرفي باستخدام معدل العائد على حقوق الملكية. كما اعتمدت الدراسة على بيانات سنوية للقطاع المصرفي خلال فترة الدراسة، إضافة إلى إجراء تحليل إحصائي لواقع تطبيق خدمات التكنولوجيا المالية في الجزائر خلال الفترة (2016-2022).

وأظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي معنوي لمؤشري التكنولوجيا المالية على ربحية القطاع المصرفي، حيث تبين أن زيادة انتشار أجهزة الصراف الآلي وبطاقات الدفع المصرفية يساهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسات المصرفية. كما أكدت الدراسة أن تطوير البنية التحتية الرقمية وتعزيز استخدام الخدمات المالية الإلكترونية يعدان من العوامل الأساسية التي يمكن أن تساهم في تطوير القطاع المصرفي وزيادة كفاءته. وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتطوير القطاع المصرفي في الجزائر وتوفير البنية التحتية التقنية اللازمة لتوسيع استخدام تطبيقات التكنولوجيا المالية.

وترتبط هذه الدراسة بموضوع البحث الحالي من حيث تناولها دور التكنولوجيا المالية في تطوير القطاع المصرفي، إلا أنها ركزت على تحليل أثر هذه التكنولوجيا في ربحية البنوك ولم تتناول دورها في تعزيز الشمول المالي. لذلك تسعى الدراسة الحالية إلى سد هذه الفجوة من خلال تحليل أثر استخدام تطبيقات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

هدفت دراسة العلي والعبيدي (2024) إلى تحليل دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي العراقي خلال الفترة (2017-2022)، وذلك في ظل التوجه المتزايد نحو استخدام التقنيات الرقمية في تقديم الخدمات المالية. سعت الدراسة إلى توضيح مدى إسهام التكنولوجيا المالية في توسيع نطاق الخدمات المصرفية وإتاحة الوصول إليها لشرائح أوسع من المجتمع، إضافة إلى تحليل دور هذه التقنيات في تحسين جودة الخدمات المالية وتقليل تكلفتها. كما ركزت الدراسة على بيان كيفية توظيف التكنولوجيا المالية في دعم التحول الرقمي في القطاع المصرفي وتعزيز كفاءته التشغيلية.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل العلاقة بين تطبيقات التكنولوجيا المالية وأبعاد الشمول المالي في القطاع المصرفي العراقي. وقد تم تحليل هذه العلاقة باستخدام مجموعة من الأدوات الإحصائية من خلال برنامج (SPSS)، وذلك لقياس تأثير التكنولوجيا المالية في عدد من أبعاد الشمول المالي مثل سهولة الوصول إلى الخدمات المالية، وحجم الاستفادة من الخدمات المصرفية، إضافة إلى جودة الخدمات المالية المقدمة للعملاء. كما ركزت الدراسة على تقييم واقع استخدام الخدمات المالية الإلكترونية في المصارف العراقية ومدى مساهمتها في تحسين مستوى الشمول المالي.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن للتكنولوجيا المالية دوراً مهماً في تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي، حيث تسهم هذه التقنيات في تسهيل وصول الأفراد إلى الخدمات المصرفية وتقديمها بسرعة أكبر وبتكلفة أقل مقارنة بالخدمات المصرفية التقليدية. كما أظهرت النتائج أن استخدام الخدمات المصرفية الرقمية يسهم في زيادة حجم الاستفادة من الخدمات المالية بين الأفراد والمؤسسات، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على مستوى الشمول المالي. وأوصت الدراسة بضرورة تبني المصارف العراقية للتقنيات الرقمية الحديثة ضمن استراتيجياتها المستقبلية، لما لها من دور في تطوير الخدمات المصرفية وتعزيز كفاءة القطاع المصرفي. وترتبط هذه الدراسة بموضوع البحث الحالي من حيث تناولها العلاقة بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي، إلا أنها ركزت على البيئة المصرفية في العراق، في حين تسعى الدراسة الحالية إلى تحليل هذه العلاقة في سياق جغرافي مختلف يتمثل في دولة الإمارات العربية المتحدة.

تناولت دراسة مدين (2025) دور التكنولوجيا المالية في تطوير القطاع المصرفي المصري من خلال تحليل تأثير الابتكارات الرقمية الحديثة على كفاءة الخدمات المصرفية وأدائها. هدفت الدراسة إلى توضيح كيفية إسهام التكنولوجيا المالية في تحسين أداء القطاع المصرفي وتعزيز قدرته التنافسية في ظل التحولات الرقمية المتسارعة التي يشهدها النظام المالي العالمي. واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي المقارن من خلال تحليل واقع تطبيقات التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي المصري ومقارنتها بالتطورات العالمية في هذا المجال، مع التركيز على دور التقنيات الحديثة مثل تقنية البلوك تشين والذكاء الاصطناعي والعملات الرقمية في تطوير الخدمات المالية.

وتوصلت الدراسة إلى أن التكنولوجيا المالية أصبحت أحد المحركات الأساسية لتطوير الأنظمة المصرفية، حيث تسهم في تقديم خدمات مالية أكثر سرعة وكفاءة وبتكلفة أقل، إضافة إلى تحسين جودة الخدمات المصرفية وتعزيز قدرة البنوك على المنافسة في الأسواق المالية. كما أشارت النتائج إلى أن التوسع في استخدام التكنولوجيا المالية يمكن أن يسهم في زيادة انتشار الخدمات المالية وتوسيع نطاق الوصول إليها، إلا أن ذلك يتطلب وجود بيئة تنظيمية وتشريعية مناسبة تضمن أمن المعاملات المالية وتحمي المستخدمين. وأكدت الدراسة أيضًا أن التطور المتسارع في مجال التكنولوجيا المالية أدى إلى ظهور شركات مالية رقمية تنافس المؤسسات المصرفية التقليدية وتدفعها إلى تطوير نماذج أعمالها وخدماتها.

وترتبط هذه الدراسة بموضوع البحث الحالي من حيث تركيزها على دور التكنولوجيا المالية في تطوير القطاع المصرفي وتحسين كفاءة الخدمات المالية، إلا أنها ركزت بشكل أساسي على أثر التكنولوجيا المالية في تطوير الأداء المصرفي والتنافسية بين المؤسسات المالية. في المقابل، تسعى الدراسة الحالية إلى توسيع نطاق التحليل من خلال التركيز على أثر استخدام تطبيقات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، الأمر الذي يمثل بعدًا تنمويًا مهمًا لم تناوله الدراسة السابقة بشكل مباشر.

تناولت دراسة قوجيل وعبدالعزیز (2024) دور الاستراتيجية الرقمية في تبني التكنولوجيا المالية في الصناعة المصرفية مع التركيز على دولة الإمارات العربية المتحدة بوصفها نموذجًا في تبني تقنيات التكنولوجيا المالية في العالم العربي. هدفت الدراسة إلى التعرف على الاستراتيجية المناسبة التي يمكن أن تعتمد عليها الأنظمة المصرفية لتبني التكنولوجيا المالية، إضافة إلى تحليل دور التحول الرقمي في دعم انتشار هذه التقنيات داخل القطاع المالي والمصرفي. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل واقع تطبيق التكنولوجيا المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة، مع التركيز على السياسات والاستراتيجيات الرقمية التي تبنتها الدولة لدعم الابتكار المالي وتطوير الخدمات المصرفية الرقمية.

وأظهرت نتائج الدراسة أن دولة الإمارات العربية المتحدة حققت تقدمًا ملحوظًا في تبني تطبيقات التكنولوجيا المالية نتيجة تبنيها رؤية استراتيجية واضحة للتحول الرقمي منذ بداية الألفية الحالية، الأمر الذي أدى إلى توسع استخدام المعاملات المصرفية الرقمية القائمة على الإنترنت وتطبيقات الهواتف الذكية. كما أشارت النتائج إلى أن هذا التوجه أسهم في زيادة

الاستثمارات في القطاع المالي وتعزيز انتشار الخدمات المصرفية الرقمية بين الأفراد، مما ساهم في تحقيق مستويات مرتفعة من الشمول المالي. وخلصت الدراسة إلى أن نجاح تبني التكنولوجيا المالية يتطلب توافر مجموعة من المقومات الأساسية، من أهمها تطوير البنية التحتية الرقمية، وتعزيز الثقافة التكنولوجية لدى الأفراد، إضافة إلى توفير أطر تشريعية وتنظيمية تدعم الابتكار في القطاع المالي.

وترتبط هذه الدراسة بموضوع البحث الحالي من حيث تناولها دور التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي، كما أنها تركز على البيئة المصرفية في دولة الإمارات العربية المتحدة التي تمثل السياق الجغرافي للدراسة الحالية. ومع ذلك، ركزت الدراسة على الاستراتيجية الرقمية ومتطلبات تبني التكنولوجيا المالية بشكل عام، في حين تسعى الدراسة الحالية إلى تحليل الأثر المباشر لتطبيقات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، من خلال دراسة العلاقة بين استخدام هذه التقنيات ومستوى الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها داخل القطاع المصرفي.

تناولت دراسة محمد (2023) دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي المصري وعلاقته بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. هدفت الدراسة إلى توضيح مدى إسهام تطبيقات التكنولوجيا المالية في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية وتحسين جودتها، إضافة إلى تحليل دور الشمول المالي في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل واقع تطبيق التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي المصري، مع التركيز على العلاقة بين محددات الشمول المالي ومؤشرات التنمية الاقتصادية مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن استخدام التكنولوجيا المالية يساهم في تعزيز الشمول المالي من خلال تسهيل وصول الأفراد والمؤسسات إلى الخدمات المالية وتحسين كفاءة المعاملات المالية الرقمية. كما أشارت النتائج إلى أن تطبيقات الرقمنة في المعاملات المالية توفر العديد من المزايا لمستخدمي الخدمات المالية سواء من الأفراد أو الشركات، إلا أن مستوى الشمول المالي في مصر لا يزال منخفضاً مقارنة بالعديد من الدول الأخرى، مما يشير إلى أن عملية التحول الرقمي في القطاع المالي ما زالت في مراحلها الأولى. وأكدت الدراسة أن تعزيز الشمول المالي يمثل أحد العوامل الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية

المستدامة، حيث يسهم في تقليل معدلات الفقر وتحفيز النمو الاقتصادي من خلال دمج الفئات المستبعدة ماليًا في النظام المالي الرسمي.

وترتبط هذه الدراسة بموضوع البحث الحالي من حيث تركيزها على العلاقة بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي في القطاع المصرفي، إلا أنها ركزت بشكل أساسي على تحليل دور الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى الاقتصادي الكلي. في المقابل، تسعى الدراسة الحالية إلى التركيز بشكل أكثر تحديدًا على أثر تطبيقات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي داخل القطاع المصرفي، مع دراسة هذه العلاقة في سياق جغرافي مختلف يتمثل في دولة الإمارات العربية المتحدة.

تناولت دراسة الزعبي (2021) دور شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في تعزيز القطاع المصرفي في الدول العربية، مع الاستفادة من بعض التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال. هدفت الدراسة إلى تحليل التحديات التي تواجه انتشار حلول التكنولوجيا المالية في الدول العربية، وبيان دور الشركات الناشئة في تطوير الخدمات المالية والمصرفية من خلال الابتكار الرقمي. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل واقع تطبيقات التكنولوجيا المالية في الدول العربية ومقارنتها ببعض التجارب الدولية الرائدة مثل التجربة الكينية في مجال الخدمات المالية الرقمية.

وأظهرت نتائج الدراسة أن العديد من الدول العربية ما تزال متأخرة نسبيًا في تبني حلول التكنولوجيا المالية مقارنة ببعض الدول النامية التي نجحت في تطوير أنظمة مالية رقمية متقدمة. كما أشارت النتائج إلى أن نجاح تطبيق التكنولوجيا المالية يتطلب توفير بيئة تنظيمية وتشريعية مناسبة تشجع الابتكار المالي مع ضمان أمن المعاملات المالية وحماية المستخدمين. وأكدت الدراسة كذلك أن دعم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية يمكن أن يسهم في تطوير الصناعة المصرفية وتعزيز كفاءة الخدمات المالية، إضافة إلى توسيع نطاق استخدام الخدمات المالية الرقمية بين الأفراد والمؤسسات.

وترتبط هذه الدراسة بموضوع البحث الحالي من حيث تركيزها على دور التكنولوجيا المالية في تطوير القطاع المصرفي، إلا أنها ركزت على تحليل التحديات العامة لتبني التكنولوجيا المالية في الدول العربية ودور الشركات الناشئة في هذا المجال. في

المقابل، تسعى الدراسة الحالية إلى التركيز بشكل أكثر تحديدًا على تحليل أثر تطبيقات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي، مع دراسة هذه العلاقة في سياق جغرافي محدد يتمثل في دولة الإمارات العربية المتحدة.

التعقيب على الدراسات السابقة

يتضح من استعراض الدراسات السابقة وجود اهتمام متزايد بدراسة دور التكنولوجيا المالية في تطوير القطاع المصرفي وتعزيز كفاءة الخدمات المالية، إلا أن طبيعة النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات تختلف باختلاف السياق الجغرافي والمنهجيات المستخدمة في التحليل. فقد أظهرت معظم الدراسات اتفاقًا واضحًا على أن التكنولوجيا المالية تمثل أحد العوامل الأساسية في تطوير الخدمات المصرفية وتحسين كفاءة الأنظمة المالية، إضافة إلى دورها في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي. فقد أكدت دراسات مثل محمد (2023) والعلي والعبودي (2024) وعيد وحسب (2021) وجود علاقة إيجابية بين تطبيقات التكنولوجيا المالية ومستوى الشمول المالي، حيث تسهم هذه التقنيات في تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية وتخفيض تكلفتها وتحسين جودتها، الأمر الذي يعزز استخدام الخدمات المصرفية من قبل الأفراد والمؤسسات.

وعلى الرغم من هذا التوافق العام في النتائج، إلا أن بعض الدراسات أظهرت اختلافًا في مستوى تأثير التكنولوجيا المالية على القطاع المصرفي، حيث ركزت بعض الدراسات على تأثيرها في جوانب مختلفة من الأداء المصرفي. فعلى سبيل المثال، ركزت دراسة غانم وآخرون (2025) على دور التكنولوجيا المالية في تحسين جودة الخدمات المصرفية ورضا العملاء، في حين ركزت دراسة بن زيد وآخرون (2022) على تحليل أثر التكنولوجيا المالية في ربحية القطاع المصرفي. كما تناولت دراسة مدين (2025) دور التكنولوجيا المالية في تطوير القطاع المصرفي وتعزيز قدرته التنافسية، بينما ركزت دراسة الزعبي (2021) على دور شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في دعم الابتكار المصرفي في الدول العربية.

أما من حيث المنهجيات البحثية، فقد اعتمدت معظم الدراسات على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل العلاقة بين التكنولوجيا المالية وبعض المتغيرات المرتبطة بالقطاع المصرفي، بينما استخدمت بعض الدراسات مناهج كمية أو قياسية

مثل دراسة بن زيد وآخرون (2022) التي اعتمدت على نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتحليل العلاقة بين مؤشرات التكنولوجيا المالية وربحية البنوك. كما استخدمت بعض الدراسات أدوات جمع بيانات ميدانية مثل الاستبانة، كما في دراسة عيد وحسب (2021) التي اعتمدت على تحليل آراء العاملين في البنوك التجارية.

ويرجع الاختلاف في نتائج الدراسات إلى عدة عوامل، من أبرزها اختلاف البيئة الاقتصادية والتشريعية بين الدول، إضافة إلى اختلاف مستوى التطور التكنولوجي والبنية التحتية الرقمية في القطاع المصرفي. كما أن اختلاف العينة المدروسة والأدوات البحثية المستخدمة في التحليل يسهم في ظهور تباين في النتائج. وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسات في توضيح دور التكنولوجيا المالية في تطوير القطاع المصرفي، إلا أن معظمها ركز على جوانب محددة مثل جودة الخدمات أو الأداء المالي أو التحديات التنظيمية، في حين لم تتناول بشكل كافٍ تحليل أثر أبعاد التكنولوجيا المالية المختلفة في تعزيز الشمول المالي في سياقات جغرافية محددة. ومن هنا تنبع أهمية الدراسة الحالية التي تسعى إلى تحليل أثر تطبيقات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الفجوة البحثية

على الرغم من تزايد الاهتمام الأكاديمي والعملي بدراسة دور التكنولوجيا المالية في تطوير القطاع المصرفي وتعزيز كفاءة الخدمات المالية، إلا أن مراجعة الأدبيات السابقة تشير إلى وجود عدد من الفجوات البحثية التي تستدعي مزيداً من الدراسة والتحليل. فقد ركزت العديد من الدراسات السابقة على تحليل أثر التكنولوجيا المالية في جوانب محددة من أداء القطاع المصرفي مثل تحسين جودة الخدمات المصرفية، كما في دراسة غانم وآخرون (2025)، أو تأثيرها في ربحية البنوك كما في دراسة بن زيد وآخرون (2022)، أو دورها في تطوير القطاع المصرفي وتعزيز قدرته التنافسية كما في دراسة مدين (2025). وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسات في توضيح الدور المتنامي للتكنولوجيا المالية في القطاع المالي، إلا أن تركيزها كان منصباً في الغالب على الجوانب التشغيلية أو الاقتصادية دون تحليل معمق لدورها في تعزيز الشمول المالي.

كما تناولت بعض الدراسات العلاقة بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي، مثل دراسة محمد (2023) ودراسة العلي والعبيدي (2024)، إلا أن هذه الدراسات ركزت على سياقات جغرافية محددة مثل مصر والعراق، وهو ما يحد من إمكانية تعميم نتائجها على بيئات اقتصادية مختلفة. إضافة إلى ذلك، ركزت بعض الدراسات على تحليل المؤشرات العامة للشمول المالي أو دراسة العلاقة على المستوى الاقتصادي الكلي، دون التعمق في تحليل تأثير تطبيقات التكنولوجيا المالية المختلفة في تعزيز الشمول المالي داخل القطاع المصرفي.

ومن جانب آخر، ركزت بعض الدراسات مثل دراسة الزعي (2021) ودراسة قوجيل وعبدالعزیز (2024) على التحديات والاستراتيجيات المرتبطة بتبني التكنولوجيا المالية في الدول العربية، إلا أنها لم تتناول بصورة مباشرة تحليل الأثر الفعلي لهذه التقنيات في تعزيز الشمول المالي من خلال دراسة تطبيقاتها المختلفة داخل المؤسسات المصرفية.

وبناءً على ذلك، تتمثل الفجوة البحثية في الحاجة إلى دراسة تحليلية تركز على أثر تطبيقات التكنولوجيا المالية المختلفة في تعزيز الشمول المالي داخل القطاع المصرفي، مع الأخذ في الاعتبار السياق الجغرافي والاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة التي تعد من الدول الرائدة في تبني تقنيات التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي في الخدمات المصرفية. ومن هنا تسعى الدراسة الحالية إلى سد هذه الفجوة من خلال تحليل العلاقة بين استخدام تطبيقات التكنولوجيا المالية ومستوى الشمول المالي في القطاع المصرفي، بما يساهم في تقديم فهم أكثر شمولاً لدور هذه التقنيات في تطوير النظام المالي وتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية.

المنطلقات النظرية للدراسة

تستند هذه الدراسة إلى مجموعة من الأطر والنظريات التي تساعد في تفسير العلاقة بين استخدام التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي، حيث تفسر هذه النظريات كيفية تبني الابتكارات التكنولوجية في المؤسسات المالية ودورها في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية وتحسين كفاءتها. ومن أبرز المنطلقات النظرية التي يمكن الاستناد إليها في هذه الدراسة نظرية انتشار الابتكار، ونظرية قبول التكنولوجيا، إضافة إلى نظرية الشمول المالي.

تُعد نظرية انتشار الابتكار (Diffusion of Innovation Theory) التي قدمها روجرز من النظريات الأساسية التي تفسر كيفية انتشار الابتكارات التكنولوجية داخل المجتمعات والمؤسسات. وتشير هذه النظرية إلى أن تبني الابتكار يعتمد على مجموعة من العوامل مثل الفائدة المتوقعة من الابتكار وسهولة استخدامه ومدى توافقه مع احتياجات المستخدمين. وفي سياق القطاع المصرفي، تساعد هذه النظرية في تفسير كيفية انتشار تطبيقات التكنولوجيا المالية مثل الخدمات المصرفية الرقمية والمحافظ الإلكترونية والدفع عبر الهاتف المحمول، حيث تسهم هذه التقنيات في تحسين كفاءة الخدمات المالية وتوسيع نطاق استخدامها بين الأفراد والمؤسسات.

كما تعتمد الدراسة على نظرية قبول التكنولوجيا (Technology Acceptance Model – TAM) التي تركز على تفسير العوامل التي تؤثر في تبني الأفراد للتقنيات الحديثة. وتفترض هذه النظرية أن قرار استخدام التكنولوجيا يعتمد بشكل أساسي على عاملين رئيسيين هما الفائدة المدركة وسهولة الاستخدام المدركة. وفي سياق التكنولوجيا المالية، تفسر هذه النظرية مدى إقبال الأفراد والمؤسسات على استخدام الخدمات المصرفية الرقمية، حيث يؤدي إدراك المستخدمين لفوائد هذه التقنيات وسهولة استخدامها إلى زيادة مستوى اعتمادها وانتشارها في المجتمع.

إضافة إلى ذلك، تستند الدراسة إلى نظرية الشمول المالي التي تركز على أهمية توفير الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع، وخاصة الفئات التي تعاني من الإقصاء المالي مثل الأفراد منخفضي الدخل والمشروعات الصغيرة. وتؤكد هذه النظرية أن تطوير الأنظمة المالية وتبني التقنيات الحديثة يساهمان في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية وتحسين جودتها وتقليل تكلفتها، مما يعزز مشاركة الأفراد في الأنشطة الاقتصادية ويسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبناءً على هذه المنطلقات النظرية، تسعى الدراسة الحالية إلى تحليل العلاقة بين استخدام تطبيقات التكنولوجيا المالية وأثرها في تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي، حيث توفر هذه النظريات إطاراً مفاهيمياً يساعد في تفسير كيفية تأثير الابتكارات المالية الرقمية في توسيع نطاق الخدمات المالية وزيادة استخدامها بين الأفراد والمؤسسات في دولة الإمارات العربية المتحدة.

المنهجية وطرق البحث

تعتمد هذه الدراسة على منهجية علمية منظمة تهدف إلى تحليل أثر استخدام التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها واختبار فرضياتها، تم اختيار نوع البحث والمنهج المناسبين بما يتوافق مع طبيعة المشكلة البحثية والبيانات المطلوبة.

تندرج هذه الدراسة ضمن البحوث الوصفية التحليلية، حيث تهدف إلى وصف وتحليل العلاقة بين استخدام التكنولوجيا المالية وأثرها في تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي. ويُعد هذا النوع من البحوث مناسباً للدراسات التي تسعى إلى تفسير الظواهر الاقتصادية والإدارية وتحليل العلاقات بين المتغيرات المختلفة. كما تسعى الدراسة إلى تقديم تحليل علمي للعلاقة بين أبعاد التكنولوجيا المالية مثل المدفوعات الرقمية والمحافظ الإلكترونية والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والتمويل الرقمي وبين مستوى الشمول المالي في القطاع المصرفي.

وتعتمد الدراسة على المنهج الكمي بوصفه المنهج الأكثر ملاءمة لتحليل العلاقات بين المتغيرات واختبار الفرضيات إحصائياً. ويتيح هذا المنهج إمكانية جمع البيانات من عينة من أفراد مجتمع الدراسة وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، وذلك بهدف قياس درجة تأثير المتغير المستقل والمتمثل في التكنولوجيا المالية بأبعادها المختلفة في المتغير التابع وهو الشمول المالي.

أما فيما يتعلق بخطة البحث وخطوات التنفيذ، فقد تم الاعتماد على مجموعة من الخطوات المنهجية المنظمة التي تبدأ بمراجعة الأدبيات العلمية والدراسات السابقة المتعلقة بالتكنولوجيا المالية والشمول المالي بهدف بناء الإطار النظري للدراسة وتحديد متغيراتها الرئيسية. بعد ذلك يتم تصميم أداة الدراسة المتمثلة في الاستبانة لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة، حيث تتضمن الأداة مجموعة من الفقرات التي تقيس أبعاد التكنولوجيا المالية ومستوى الشمول المالي.

وفي المرحلة التالية يتم توزيع الاستبانة على عينة من أفراد مجتمع الدراسة في القطاع المصرفي، ثم جمع البيانات وتحليلها باستخدام البرامج الإحصائية المناسبة مثل برنامج (SPSS)، وذلك لاختبار فرضيات الدراسة وتحليل العلاقة بين المتغيرات.

وأخيرًا يتم تفسير النتائج التي يتم التوصل إليها ومقارنتها بنتائج الدراسات السابقة، ومن ثم تقديم مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي يمكن أن تساهم في تعزيز استخدام التكنولوجيا المالية ودعم الشمول المالي في القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

أدوات الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على أداة رئيسة لجمع البيانات وهي الاستبيان، وذلك لملاءمته لطبيعة الدراسات الكمية التي تهدف إلى قياس العلاقات بين المتغيرات وتحليلها إحصائيًا. ويتيح الاستبيان جمع البيانات من عينة الدراسة بطريقة منظمة تساعد في قياس آراء المبحوثين واتجاهاتهم نحو موضوع الدراسة المتعلق بأثر استخدام التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ويتكون الاستبيان من جزأين رئيسيين. يتضمن الجزء الأول البيانات الديموغرافية المتعلقة بأفراد عينة الدراسة، وتشمل متغيرات مثل الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخدمة، وذلك بهدف تحليل الفروق في استجابات أفراد العينة وفقًا لهذه المتغيرات. أما الجزء الثاني فيتضمن فقرات الاستبيان التي تقيس متغيرات الدراسة باستخدام مقياس ليكرت الخماسي، الذي يتدرج من (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة).

ويتضمن هذا الجزء مجموعة من البنود التي تقيس متغيرات الدراسة على النحو الآتي:

- أبعاد التكنولوجيا المالية (المتغير المستقل):

- المدفوعات الرقمية (10 بنود)
- المحافظ الإلكترونية (10 بنود)
- الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول (10 بنود)
- التمويل الرقمي (10 بنود)

- الشمول المالي (المتغير التابع):

- مستوى الشمول المالي في القطاع المصرفي (8 بنود)

وقد تم إعداد فقرات الاستبيان بالاعتماد على الأدبيات العلمية والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع التكنولوجيا المالية والشمول المالي، وذلك لضمان قياس متغيرات الدراسة بصورة علمية دقيقة.

ولضمان جودة أداة الدراسة، سيتم إخضاع الاستبيان لاختبارات الصدق والثبات. حيث سيتم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين المتخصصين في مجالات الإدارة والتمويل والمصارف للتأكد من وضوح الفقرات ومدى ملاءمتها لموضوع الدراسة، وهو ما يعرف بصدق المحكمين. كما سيتم اختبار ثبات الاستبيان باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) للتأكد من اتساق فقرات الأداة وقدرتها على قياس متغيرات الدراسة بدرجة عالية من الموثوقية.

حدود الدراسة

أولاً: المجال البشري

يتمثل مجتمع الدراسة في العاملين والعملاء في القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة، نظراً لكون هذا القطاع من أكثر القطاعات تبنياً لتطبيقات التكنولوجيا المالية والخدمات المصرفية الرقمية. أما عينة الدراسة فتتكون من مجموعة من الأفراد العاملين أو المتعاملين مع البنوك والمؤسسات المصرفية في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث سيتم اختيار العينة بطريقة العينة العشوائية البسيطة لضمان تمثيل أفراد المجتمع الأصلي بصورة مناسبة. ويبلغ حجم العينة ما يقارب 200 مفردة من أفراد المجتمع المستهدف، وذلك بما يتناسب مع طبيعة الدراسة الكمية ومتطلبات التحليل الإحصائي.

ثانياً: المجال المكاني

تقتصر هذه الدراسة على القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك نظراً لما تشهده الدولة من تطور ملحوظ في تبني تطبيقات التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي في الخدمات المصرفية.

ثالثاً: المجال الزمني

تتمثل الحدود الزمنية للدراسة في الفترة التي سيتم خلالها جمع البيانات وتحليلها، حيث سيتم جمع بيانات الدراسة خلال عام 2026، بينما تركز الدراسة على تحليل واقع استخدام التكنولوجيا المالية وأثرها في تعزيز الشمول المالي خلال الفترة (2024–2026).

المراجع

بوزانة، أيمن، و حمدوش، وفاء. (2023). تقييم درجة الشمول المالي المدفوع بابتكارات الموجة الأولى للتكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011–2021) *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*، 19 (33)، 109. 136. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1437208>

بن زيد، ربعة، قاجة، آمنة، و عماني، لمياء. (2022). أثر تطبيق التكنولوجيا المالية على ربحية القطاع المصرفي بالجزائر: دراسة تحليلية وإحصائية قياسية للفترة (2010–2019) *مجلة اقتصاديات المال والأعمال*، 6 (4)، 131. 154. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1358560>

العلي، علي حميد هندي، و العبيدي، شهاب زيد كامل. (2024). دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي: دراسة تحليلية للقطاع المصرفي العراقي للمدة (2017–2022) *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية*، 20 (عدد خاص)، 2233–2258. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1572823>

عيد، أيمن عادل عبد الفتاح، و حسب، عصام محمد محمود. (2021). دور تبني محددات ابتكارات التكنولوجيا المالية في تدعيم متطلبات الشمول المالي بالبنوك التجارية المصرية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية*، 11 (2)، 1. 47. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1229170>

غانم، هاجر مدحت عبد الحفيظ، صبح، محمود محمد عبد الهادي، و وهدان، محمد أحمد لطفي محمد. (2025). دور التكنولوجيا المالية في تحسين جودة الخدمات المصرفية. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، 2 (2)، 339. 382. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1589792>

محمد، هبة الله سمير. (2023). دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، 14 (4)، 115. 140- مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1504527>

مدين، هيثم أسامة عبد المحسن. (2025). دور التكنولوجيا المالية في تطوير القطاع المصرفي المصري: دراسة مقارنة. *مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية*، 11 (1)، 1311. 1363- مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1625678>

قوجيل، محمد، و عبدالعزيز، طيبة. (2024). دور الاستراتيجية الرقمية في تبني التكنولوجيا المالية في الصناعة المصرفية: الإمارات العربية المتحدة نموذجاً. *مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية*، 16 (2)، 169. 182- مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1481859>

الزعيبي، حمو. (2021). دور شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في تعزيز القطاع المصرفي للدول العربية: دروس وتجارب دولية. *المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية*، 9 (1)، 968. 987- مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1256084>

Demirgüç-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., & Ansar, S. (2022). *The Global Findex Database 2021: Financial Inclusion, Digital Payments, and Resilience in the Age of COVID-19*. Washington, DC: World Bank.